New Tactics in Human Rights

أدوات شائعة لقضايا طارئة

اتباع الطرق التقليدية في رصد حقوق الإنسان للقضايا المستجدة

إعداد جينيفر بريستدهولدت
تحرير ريشيل تشيد

كتيب حول أحد التكتيكات المنشورة من قبل مشروع التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان – مركز ضحايا التعذيب

www.cvt.org ● www.newtactics.org

The CENTER for VICTIMS of TORTURE
Restoring the Dignity of the Human Spirit

أدوات شائعة لقضايا طارئة

رسالة من مديرة مشروع التّكتيكات الجديدة.....4

1. **المقدمة– لماذا نقوم برصد انتهاكات حقوق الإنسان؟** 5
2. **الحالة الدراسية #1: العنف الأسري في بلغاريا**.....6
3. **كيف نقوم بعملية رصد حقوق الإنسان؟** 7
4. **الحالة الدراسية #2: مشروع توثيق حالات النساء المهاجرات المعنفات**..... 10
5. **نقل الدروس المستفادة والمهارات** 12
6. **الحالة الدراسية #3** 14
7. **ملخص النتائج** 16

قائمة كاملة من منشورات لحالات دراسية متوفرة على موقع التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان www.newtactics.org، حيث ستجدون قاعدة بيانات قابلة للبحث تحتوي تكتيكات وحوارات الكترونية تطرح قضايا متعلقة في مجال حقوق الإنسان لمناقشتها مع المشاركين.

محرر السلسلة: ليام ماهوني 2002-2004

الترجمة للغة العربية:

التصميم:

مركز ضحايا التعذيب
التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان
جادة دايتون 649
شارع بول، مينيسوتا 55104 الولايات المتحدة الأمريكية
www.newtactics.org ● www.cvt.org

إخلاء مسؤوليّة
إنّ الآراء المعبَّر عنها في هذا التّقرير لا تُبدي بالضرورة آراء برنامج التّكتيكات الجديدة في مجال حقوق الإنسان. فالبرنامج لا يؤيّد تكتيكاتٍ أو سياساتٍ معينة.

مركز ضحايا التّعذيب 2004©
يمكن نسخ هذا المنشور بحريّةٍ وطباعةً الكترونيًّا، شريطة إدراج هذه المعلومات المتعلّقة بحقوق الطّبع على كافة النّسخ.

المصادر
ضرورة الرجوع للمصادر والمساهمين في كتابة هذه الوثيقة، عن طريق ايعازها الى "مركز ضحايا التعذيب – التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان"، اضافة للرجوع للمصادر التي اعتمدت عليها هذه الدراسة.

للأغراض تجارية
لا يسمح بإستخدام المعلومات الواردة في هذه الوثيقة لأغراض ربحية.

لأغراض المشاركة
يمكن نسخ هذا المنشور بحريّةٍ طباعةً أو الكترونيًّا شرط إدراج هذه المعلومات المتعلّقة بحقوق الطّبع على جميع النّسخ.

جنيفر برستهولدت

جنيفر برستهولدت محامية مختصة بحقوق الإنسان وتشغل حاليا منصب نائب مدير منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان. حصلت برستهولد على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة يال وعلى درجة الماجستير في الآداب والحقوق والدبلوماسية من جامعة تافتس- كلية فليتشر، حيث درست القانون الدولي لحقوق الإنسان والسياسة الدولية للاجئين. بعد تخرجها بدرجة امتياز من جامعة مينيسوتا للقانون عام 1996، عملت بريستهولد في مجال قانون اللجوء لمدة خمس سنوات كمديرة لبرنامج اللاجئين والمهاجرين في منظمة المدافعين. بالإضافة إلى ذلك، عملت على قضايا اللاجئين وطالبي اللجوء لصالح المفوضية السامية في الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف-سويسرا. وعملت أيضاً في مشروع ريبوك لحقوق الإنسان وكانت عضو الولايات المتحدة للأمم المتحدة في اللجنة الفرعية لمنع التمييز ضد الأقليات وحمايتهم
كنائب مدير لمنظمة المدافعين عن حقوق الإنسان، تساعد بريستهولد في جمع التمويل للمشاريع وتدير العمليات التنظيمية. وتشرف أيضاً على تطوير وإدارة المشاريع خاصة التي تتعلق بالقضايا المستجدة في مجال حقوق الإنسان بما في ذلك المشروع الدولي لرصد حقوق الإنسان. تعمل بريستهولد أيضاً كعضو هيئة تدريس مساعد في كلية الحقوق في جامعة سانت توماس حيث تدرس القانون الدولي في حقوق الإنسان.

منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان

تأسست منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان عام 1983 من قبل مجموعة من المحامين الذين أدركوا وجود فرصة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الولايات المتحدة والعالم، بالإضافة إلى تعزيز العدالة الاجتماعية في المجتمعات المحلية. وساهم النهج المميز الذي تتبعه المنظمة في جهود كسب التأييد في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وبمشاركة محامين، ومعلمين، وعاملين في مجال الصحة العامة وغيرهم من الخبراء والمتطوعين من أجل تقديم خدمات فعالة وذات قاعدة عريضة لعملاء وشركاء المنظمة. ويساعد هذا النهج ليس فقط على استثمار وتعزيز فريق العمل المتواضع والموارد المحدودة بل أيضاً في إيجاد دعم مستمر لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة.
ولدعم المجتمع المدني وتعزيز سيادة القانون. فإن مهمة منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان هو تطبيق معايير حقوق الإنسان الدولية وبإعتراف دولي واسع النطاق نظراً لمجموعة من البرامج المبتكرة لتعزيز حقوق الإنسان ومنع انتهاك تلك الحقوق. وتقوم هذه المنظمة غير الربحية والتي تعتمد على قاعدة عريضة من المتطوعيين بأكثر من مهمة، فهي تقوم بالتحقيق والكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان؛ وتمثل اللاجئين الذين هم ضحايا لانتهاك حقوق الإنسان؛ وتدرب وتساعد المجموعات التي تحمي حقوق الإنسان وتعمل من خلال حملات التوعية وكسب التأييد من خلال إشراك العامة، وصانعي السياسات والأطفال في حوار حول قضايا حقوق الإنسان. هذا ومن الجدير بالذكر أنّ لمنظمة المدافعين مركز استشاري خاص مع الأمم المتحدة.

عنوان المنظمة:
منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان
650 الجادة الثالثة جنوب، جناح رقم: 550
مينيابوليس، مينيسوتا 55402-1940 الولايات المتحدة الأمريكية
هاتف. +1 612 341 3302
الفاكس +1 612 3412971
hrights@advrights.org
www.theadvocatesforhumanrights.org

الأصدقاء الأعزاء
تحية طيبة وبعد،

اسمحوا لي بداية أن أرحب بكم في سلسلة الكتيبات الخاصة بالتكتيات المستخدمة في مجال حقوق الإنسان والتي تحمل عنوان "التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان". سيحتوي كل كتيب على تكتيك جديد وإبداعي تم استخدامه بنجاح للسير قدماً في مجال حقوق الإنسان، ويقوم بإعداد وكتابة كل كتيب خبير وممارس في هذا المجال. والخبراء الذين يقومون بكتابة هذه التكتيكات ووصفها، وهم جزء لا يتجزأ من حركات واسعة ومتنوعة من حقوق الإنسان، والتي تتضمن جهات حكومية وغير حكومية وتربويين ومسؤولين عن تطبيق وتنفيذ القانون وعمليات تقصي الحقائق والمصالحة، اضافة الى ناشطين ومدافعين عن حقوق المرأة والصحة العقلية، حيث قام المؤلفون باقتباس تكتيكات ساهمت في التقدم في مجال حقوق الإنسان في بلدانهم. بالإضافة إلى ذلك، قاموا باختيار تكتيكات تتميز بإمكانية تطبيقها واتباعها في بلدان أخرى وسياقات مختلفة لقضايا متنوعة.

يحتوي كل كتيب على معلومات مفصلة حول الكيفية التي حقق فيها المؤلف ومؤسسته إنجازاتهم. ونحن نهدف هنا إلى تحفيز وتشجيع العاملين في مجال حقوق الإنسان للتفكير بشكل تكتيكي - وتوسيع نطاق التكتيكات المتبعة للمضي قدماً في مجال حقوق الإنسان وبشكل فعّال.

تستخدم منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان طرق وأساليب تقليدية في الرصد ومتابعة وتوثيق الانتهاكات المرتكبة في حقوق الإنسان، ولكننا في هذا الكتيب، سنتعرف على كيفية قيام المجموعات بإيجاد طريقة لاستخدام هذه المنهجية في القضايا المستجدة والمتعلقة بحقوق الإنسان. كما قامت مؤسسة مينيسوتا بتحديد وإعداد استراتيجيات عملية ومستدامة لاتباع أساليب الرصد في حقوق الإنسان لتناول موضوع العنف الأسري (في أوروبا الشرقية والولايات المتحدة الأمريكية)، وإنقاذ الطفل (في المكسيك وأوغاندا والولايات المتحدة الأمريكية)، وتحقيق العدالة في المرحلة الإنتقالية (في بيرو).

سيتم توفير السلسلة الكاملة من هذه الكتيبات إلكترونياً على موقع www.newtactics.org، تمّ تحميل بعض هذه الكتيبات على الموقع، وسيتم تحميل ما تبقى من الكتيبات مع مرور الوقت. كما سيجد المتصفح في موقعنا العديد من الأدوات والتي من ضمنها قاعدة بيانات خاصة بالتكتيكات وتتميز بخاصية إمكانية البحث في بياناتها، وملتقى حواري للعاملين في مجال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى توفر معلومات حول ورشات العمل والمنتديات التي نعقدها. للإشتراك بالنشرة الدورية للتكتيكات الجديدة، يرجى إرسال بريد إلكتروني إلى العنوان التالي: newtactics@cvt.org .

ان مشروع التّكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان مبادرةً دوليّةً تديرها مجموعةٌ من المنظمات والأفراد من مختلف مناطق العالم. وينسّق مركز ضحايا التّعذيب هذا المشروع وينمّيه من خلال اثراء الخبرات وتوسيع نطاق العمل بصفته مبتكرًا لبرنامج التكتيكات الجديدة، وكمركز علاجي يدافع ويدعو لحماية حقوق الإنسان من خلال معالجة ضحايا التعذيب واعادة المجتمع المدني الى موقعة الريادي.
نأمل ان تكون هذه الكتيبات ذات فائدة لكم.

وفي النهاية، كلنا أمل أن تكون هذه الكتيبات ذات فائدة لكم.

مع خالص تقديري
كيت كلش
مديرة مشروع التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان

1. المقدمة

قامت منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان، بمساعدة المئات من المتطوعين، برصد ومراقبة الظروف المتعلقة بحقوق الإنسان، وإعداد مجموعة من التقارير تزيد عن الخمسين تقرير يوثق الممارسات المرتبطة بحقوق الإنسان في أكثر من (25) دولة. حيث يستخدم دعاة مينيسوتا أساليب رصد حقوق الإنسان التقليدية بهدف توثيق الانتهاكات المتعلقة في هذا المجال، كما قاموا بتبني منهجية جديدة لعرض وتقديم أحدث القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد نشرت النتائج المتعلقة بالعنف ضد المرأة في المكسيك، ونيبال، وأوروبا الشرقية، ورابطة دول الكومونولث المستقلة في تقارير تتضمن تحليل التشريعات المتعلقة بحقوق المرأة وآلية تنفيذ القوانين المحلية في كل دولة من هذه الدول، كما تضمنت هذه التقارير توصيات حول كيفية جعل القوانين والممارسات المتبعة تتفق مع الالتزامات الدولية في حقوق الإنسان. وقد قمنا مؤخراً بتبني منهجية يتم استخدامها في الخارج لمساعدتنا على التحقيق في الصعوبات التي يواجهها اللاجئين والنساء في مجتمعنا عند الحصول على الخدمات والحماية من العنف الأسري، وتوثيق ذلك.

كما تستخدم منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان الأساليب والوسائل التقليدية لرصد حقوق الإنسان بهدف توثيق حالات وفيات الأطفال التي يمكن تداركها ومنع حدوثها، كأحد أشكال انتهاك حقوق الإنسان في ثلاثة دول تختلف من حيث مستوى التطور والتنمية،وهي: الولايات المتحدة والمكسيك وأوغندا، ومن ثم قمنا بنشر تقرير تحت عنوان"إنقاذ الطفل عالمياً: أولوية من أولويات حقوق الإنسان"، باستخدام هذه الحالات الدراسية الثلاث بهدف توضيح أن مجوعات معينة من الأطفال، أطفال الأقليات على سبيل المثال يعانون من انتهاكات ممنهجة لحقوقهم، ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بإنقاذ الطفل بهدف مكافحة المعدلات العالية لحالات وفاة الأطفال والتي يمكن منع حدوثها بكفاءة وفاعلية.

وقد حرصنا مؤخراً على تبني منهجيتنا لرصد عمليات وآليات العدالة الانتقالية حيث أنّ العديد من الدول مثل البيرو وسيراليون هي في صدد الانتقال من مرحلة العنف والانتهاك والكبت إلى مرحلة السلام والعدالة والإصلاح، ويجسد هذا الزخم المتنامي نحو تحقيق العدالة الانتقالية حقبة جديدة في عمل ونشاط حقوق الإنسان. وعادة ما تتضمن عملية التحول هذه مجابهة انتهاكات حقوق الإنسان السابقة والقيام بإصلاحات مؤسسية وتمثل عملية رصد حقوق الإنسان إحدى الوسائل التي تساعد على ضمان سير عمليات العدالة الانتقالية ومضيها إلى الأمام. والجدير بالذكر، أننا وعبر استخدام هذا الإجراء من الرصد والتقرير، فإننا نشعر بأننا قد أصبحنا قادرين على إجراء العديد من التطورات المميزة طويلة الأمد في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا الكتيب، سنناقش كيفية قيام منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان بتحديد وتطوير الاستراتيجيات العملية والمستدامة لتبني أساليب رصد حقوق الإنسان لقضايا حقوق الإنسان المستجدة. ومن خلال توثيق التكتيك المعتمد في هذا الكتيب، فإننا نأمل بأن نقوم بإلقاء الضوء على بعض التطبيقات الإبداعية لأساليب رصد حقوق الإنسان الشائعة بهدف تحسين وضع حقوق الإنسان في سياقات مختلفة.

ما الهدف من رصد حقوق الإنسان؟

يعدّ رصد حقوق الإنسان واحداً من أكثر الأدوات فعالية، والتي يمكن للمنظمات غير الحكومية، مثل منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان، استخدامها للضغط على الحكومات المنتهكة لحقوق الإنسان لفعل شيء ما (كإصدار قانون)، أو لوقف عمل ما (كالتعذيب في مراكز الشرطة). ومن التطبيقات المباشرة للرصد استخدامه لمساعدة الضحية كفرد في التحرر من الاحتجاز غير القانوني. وبشكل أكثر عمومية، يمكن استخدام الرصد لتشجيع الحكومات على تبني وتنفيذ معايير حقوق الإنسان العالمية. ويمكن الاستفادة من المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال عملية الرصد بشكل فعال بطرق مختلفة ومتنوعة حيث يمكنه زيادة الوعي العام من خلال القيام بحملات تعليمية وتوعوية، بالإضافة إلى الضغط المباشر على الحكومة من خلال الاهتمام الإعلامي والأعمال الفردية. وفي العادة، تعرض المنظمات غير الحكومية نتائج عملية الرصد على واضعي السياسات والأكاديميين وقادة الأعمال وذلك على المستوى المحلي والدولي. كما يتم في الوقت الحالي تقديم نتائج عملية الرصد وعرضها على الأمم المتحدة والجهات الأقليمية العاملة في مجال حقوق الإنسان، والمنظمات شبه الحكومية، وكل لجان الحقيقة والمصالحة والمحاكم الجنائية. كما يمكن أن تقدم عملية رصد حقوق الإنسان تحذيرات قيمة ومبكرة في حالات النزاع المتنامي والمتزايد.[1]

[1] انظر إلى كتاب حقوق الإنسان في حالات النزاع (منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان، 1997) – ديلر، جانيل

الحالة الدراسية #1: العنف الأسري في بلغاريا

لم يُنظر إلى العنف الممارس ضد المرأة في نطاق الأسرة على أنه أولوية تستحق تدخل دولي إلا مؤخرا. حيث اجتمعت عوامل عدة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي (منها الكتابة الأكاديمية حول جندرة حقوق الإنسان، ووجود منظمات غير حكومية يتعلق عملها حول إعلان فينا، والغضب الدولي على قيام يوغسلافيا السابقة بالإغتصاب والإعتداء الجنسي بشكل ممنهج) ساعدت جميعها على نهوض حركة متنامية للإعتراف بحقوق المرأة ضمن نطاق حقوق الإنسان.

منذ عام 1993 ومنظمة المدافعين عن حقوق الإنسان تتبنى طرق تقليدية لتقصي الحقائق حول حقوق الإنسان لغايات توثيق الإنتهاكات ضد النساء مثل العنف الأسري، والإغتصاب، والتمييز في التوظيف، والتحرشات الجنسية في مكان العمل والإتجار في النساء والفتيات لأغراض الاستغلال الجنسي التجاري. صحيح أن تقصي الحقائق حول حقوق الإنسان وإعداد التقارير حول هذة القضايا المتعلقة بالنوع تعتبر اليوم شائعة، إلا أنّه كان من النادر في ذلك الوقت رصد انتهاكات حقوق الإنسان بواسطة جهات خاصة عندما لا تقوم الحكومة بحماية الضحايا أو تعجز عن القيام بذلك.

تلبية لدعوة من مجموعات نسائية في بلغاريا في عام 1995، أرسلت منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان وفداً للتحقيق ولتوثيق العنف الأسري. بعد القيام بمهمة تقصي الحقائق، استخدم مندوبي المنظمة إطار حقوق الإنسان لتحليل موقف النظام البلغاري القانوني من العنف الأسري. أظهر التقرير الصادر سنة 1996 والذي أعده المندوبون أنّ هذا النظام القانوني لا تتجاوب معه الشرطة بشكل منتظم لمكالمات ضحايا العنف الأسري وتصنفها النيابة على أنها "مسائل عائلية" ولا يُجرم القضاة المتهمين بجرائم العنف هذه. بالإضافة إلى ذلك، لا توجد ملاجئ لضحايا العنف الأسري والخدمات التي تقدم لهم قليلة.

بعد نشر التقرير، قامت منظمة المدافعين بعمل شراكة مع الجماعات النسائية ومجموعات حقوق الإنسان في بلغاريا لتدريب الخبراء القانونيين والمدافعين عن حقوق الإنسان على تحسين الحماية المقدمة للنساء المعنفات. في عام 1996، تعاونت منظمة المدافعين مع اثنتين من المنظمات غيرالحكومية لتطوير مشروع يستخدم منهجية رصد حقوق الإنسان التي طورناها للقيام بأبحاث إضافية في بلغاريا. وكان التقرير عبارة عن مشروع مدته سنتين للقيام بما يلي:

(1) توثيق الظروف التي تعيشها النساء المعنفات في مدن فارنا وبلوفديف في بلغاريا
(2) توثيق حالات التمييز على أساس الجنس والتحرش الجنسي في مكان العمل في بلغاريا
(3) إجراء أبحاث حول معاملة المرأة في وسائل الإعلام
(4) تدريس حقوق الإنسان للنساء في مدرستين ثانويتين في بلغاريا

عملت المنظمة مع شركائها في المنظمتين على تطبيق كل مرحلة من مراحل المشروع.

استخدمت المنظمات البلغارية غيرالحكومية أبحاث هذه المشاريع للمطالبة بوضع قوانين أفضل لحماية النساء من العنف الأسري، كما كانت هناك أيضاً مشاورات بين العاملين في منظمة المدافعين مع مؤسسة البحوث الجنسانية البلغارية لصياغة نظام مدني جديد خاص بقانون حماية الأسرة تم تقديمه للبرلمان البلغاري في عام 2003. يسمح هذا القانون الأول من نوعه في المنطقة للنساء المعنفات بتقديم طلب إصدار أمر من المحكمة إلى المعتدين عليهم للبقاء بعيدا عنهم. هذا القانون، الذي جاء على غرار قوانين مينيسوتا للحماية، يقدم حماية فورية لضحايا العنف الأسري دون الحاجة إلى أن تقوم الضحية بتقديم طلب طلاق أو تعويضات من المعتدين.

قام أيضاً العاملون في المنظمة ومتطوعون بزيارة بلغاريا في أيار عام 2003 لمقابلة برلمانيين وصحفيين لمناقشة القانون المقترح وكيف تم تطبيق قوانين شبيهة به في ولاية مينيسوتا. عاد العاملون والمتطوعون إلى بلغاريا مرة أخرى في تشرين الأول من نفس العام لتدريب الشرطة والقضاة على تطبيق قانون العنف الأسري المقترح والديناميكيات المتعلقة بالعنف الأسري.

عُرض القانون البلغاري للقراءة الأولى في البرلمان بتاريخ 30-6-2004 وكان من المتوقع أن يتم إقراره بعد القراءة الثانية في خريف 2004. ويُعد هذا القانون إنجازاً تاريخياً للنساء البلغاريات ولنساء المنطقة ككل، وهو أيضاً مثال على الإستخدام الفاعل لآليات رصد حقوق الإنسان والشراكة الفعّالة بين المدافعين عن هذه الحقوق حول العالم.

كان العمل في قضايا العنف الأسري في بلغاريا مؤثراً جداً للمتطوعين وبشكل خاص لإحدى متطوعات المنظمة في المشروع التي شعرت أنها تعيد إحياء ماضيها حيث كانت هذا المتطوعة قد عملت قبل ثلاثة عقود تقريباً على إصدار أمر حماية مدني بموجب قانون حماية الأسرة الذي أُقر في مينيسوتا وكان الثاني من نوعة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث قالت المتطوعة: " إنّ الكثير مما يحدث في بلغاريا الآن كان يحدث في مينيسوتا قبل 25 سنة."

كيف نقوم بعملية رصد حقوق الإنسان؟
رصد حقوق الإنسان 101: أساسيات المراقبة وتقصي الحقائق والتوثيق

يمكن تعريف رصد حقوق الإنسان على أنه مصطلح يصف عملية الجمع الفعّال للمعلومات والتحقق منها واستخدامها مباشرة في معالجة المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان[2]. وتشمل عملية الرصد تقصي الحقائق وملاحظتها على أرض الواقع لتقرير فيما إذا كان هنالك خروقات لحقوق الإنسان أم لا، وتضم العملية أيضاً توثيق لل"مشكلة" وفي كثير من الأوقات توصيات لمعالجة الموقف ليتماشى مع أعراف حقوق الإنسان الدولية. كما تضم أساليب رصد حقوق الإنسان جمع معلومات حول الحوادث التي تتم أو السياسات الحكومية، ومتابعة المحاكمات والإنتخابات والمظاهرات، وزيارة مواقع كالسجون ومخيمات اللاجئين، وإجراء مقابلات مع الشهود والضحايا والمحامين والسلطات الحكومية، وجمع مواد الإثبات أو معلومات (أدلة وبينات)، وتقييمها وتسجيل الحقائق التي يتم التوصل إليها. بالإضافة للعمل الميداني، تنطوي منهجية عملية الرصد في العادة على مراجعة القوانين والوثائق والمراسلات والتقارير المنشورة. قد يصدر أيضاً تقرير خطي بالنتائج والذي يمكن فيما بعد أن يكون أساسا للتعليم، وكسب التأييد أو أي إجراء مستقبلي.

خصائص عملية الرصد
- تتم على مدار فترة طويلة من الزمن.
- تنطوي على جمع أو استقبال أكبر قدر ممكن من البيانات أو المعلومات
- تعني مراقبة وضع معين عن قرب ويتم ذلك عادةً من خلال الفحص الدوري أو البحث في التطورات والمستجدات وتوثيقها.
- استخدام المعايير أو الأعراف كمرجع لتحديد الخلل في الحالة التي يتم دراستها.
- استخدام أدوات أو وسائل
- في العادة تكون نتيجة هذه العملية إعداد تقرير حول الوضع
- يضم التقرير تقييم للوضع والحالة بحيث يشكل ذلك الأساس الذي تبنى عليه المزيد من الإجراءات المستقبلية

المصدر: Guzman, Manual and Bert Verstappen
ما هي عملية الرصد؟ (المجلد 1) سلسلة رصد حقوق الإنسان والتوثيق (HURIDOCS, 2001) p. 3.

تتولى منظمات دولية متنوعة عملية رصد حقوق الإنسان:
(1) الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى مثل منظمة الولايات الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة العمل الدولية
(2) المنظمات الحكومية مثل مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية (هيئات حقوق الإنسان أو ديوان الشكاوي والمظالم)
(3) المنظمات غير الحكومية
تتولى كل مؤسسة في كل فئة من هذه الفئات عملية الرصد وفقاً لنطاق مهامها ومسؤولياتها الخاصة، وصحيح أنها جميعها تستخدم نفس الأساليب إلاّ أنّ نطاق الرصد قد يتنوع كثيراً فيما يتعلق بالحقوق، والمجموعات المستهدفة والجغرافيا. قد يتم استخدام عملية الرصد بفاعلية على نطاق ضيق جداً (كما في حالة ضحية واحدة) أو نطاق كبير جداً (وضع حقوق الإنسان العام في بلد كامل.)

أمّا تقصي الحقائق فيتم تعريفها على أنها عملية استخلاص استنتاجات حقيقة من مراقبة النشاطات[3]، وهي مصطلح أضيق من الرصد،

تشتمل عملية تقصي الحقائق على أرض الواقع عادةً على مزيج مما يلي:
- مقابلة أفراد لديهم معلومات
- إجراء تفتيش عيني
- المراقبة (مراقبة الأحداث مثل المحاكمات)
- مراجعة وجمع الوثائق ذات الصلة
- التقاط الصور أو عمل تسجيلات سمعية/ بصرية
- فحص الطب الشرعي

[2] مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، دليل تدريب رصد حقوق الإنسان (سلسلة التدريب الفنية رقم 7)، نيويورك وجنيف، 2001، ص. 9.
[3] مكرر

وتضم جمع المعلومات اللازمة من أجل تحديد الحقائق المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. يجب تحري الدقة والحذر خلال هذه العملية لتثبيت ودمج جميع الأدلة.

تشمل مصادر المعلومات حول حقوق الإنسان مصادر أساسية (مثل الضحايا والشهود والأدلة المادية، وما إلى ذلك) والمنظمات الحكومية ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية وحقوق الإنسان والمنظمات غيرالحكومية الأخرى، ومؤسسات الخدمة الاجتماعية ومقدمي العلاج لضحايا التعذيب؛ ووسائل الإعلام؛ والأكاديميين؛ وهيئات مراقبة تطبيق المعاهدات وهيئات الأمم المتحدة الأخرى؛ والمنظمات الدولية الحكومية، والمسؤولين في الحكومات الأجنبية. يمكن أن تتم عملية تقصي الحقائق في كلٍّ من الموقع (مكان حدوث الانتهاكات المزعومة)، وعن بعد.

إنّ إجراء المقابلات الأسلوب الأكثر شيوعاً لتقصي الحقائق وتتطلب عملية رصد حقوق الإنسان الفعّالة مهارة في إعداد وإجراء المقابلات، بالإضافة إلى مهارة تقييم المصداقية. يجب أيضاً مراعاة الدقة والتحضير الجيد عند إجراء مقابلات مع أشخاص من ذوي الحالات الخاصة مثل ضحايا التعذيب والعنف القائم على الجنس والأطفال والسكان الأصليين[4].

تشمل عملية تقصي الحقائق أيضاً جمع ومراجعة أدلة التوثيق. كما يجب أن تضم مصادر التوثيق مصادر أساسية مثل: القوانين والأنظمة أو الوثائق الحكومية أخرى، وإقرارات، وخطابات، ومحاضر جلسات المحاكم، وسجلات المحكمة، وسجلات الشرطة وسجلات السجون، وأشرطة فيديو وصور فوتوغرافية، وسجلات طبية ومحاضر المقابلات. وهناك مصادر توثيق أخرى مثل مقالات الصحف وتقارير وسائل الاعلام، والكتب وغيرها من مواد المصادر المكتوبة.

ينطوي التوثيق على تسجيل نتائج أنشطة عملية تقصي الحقائق لحفظ المعلومات لغايات استخدامها في المستقبل. يُستخدم توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في مواضيع حقوق الإنسان المتعلقة بالتعليم، وتحديد المعايير، والمساعدة المباشرة للضحايا، ومقاضاة منتهكي هذه الحقوق وإنشاء سجلات تاريخية، وبينما تتولى منظمات محايدة في الخارج توثيق انتهاكات حقوق الإنسان يتزايد استخدام هذه المعلومات من قبل الضحايا لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي عانوا منها،حيث تمثل هذه العملية التشاركية في التوثيق وسيلة وأداة فعّالة لتثقيف الضحايا حول حقوقهم وتنظيم عملهم.

قد يتنوع نموذج تقرير حقوق الإنسان واستخداماته، ولكن الهدف من وراء أي تقرير جيد هو عمل ملخص بالمعلومات التي جُمعت لتقديم توصيات بإجراءات مقترحة.

الاستخدام الاستراتيجي لعملية رصد حقوق الإنسان من قبل منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان

في كل عام، يقوم العشرات من الأفراد والمنظمات بالطلب من منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان القيام برصد مشاكل حقوق الإنسان في ولاية مينيسوتا وحول العالم. وبما أنها منظمة غير حكومية صغيرة ذات مصادر محدودة، يتوجب على العاملين فيها اتخاذ قرارت استراتيجية حول كيفية وتوقيت استخدام هذا التكتيك. كما أننا نتخذ قراراتنا بناءً على المبادئ العاملة المميزة والتي تتضمن الاستعانة بمتطوعين محترفين للقيام بالأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان وبناء شراكات مع جماعات تعمل في مجال حقوق الإنسان داخل البلد نفسه ومع السكان الأصليين.

في العادة تتبنى المنظمة مشاريع جديدة تأتي بناءً على دعوة من منظمة شريكة داخل البلد بحيث يتوجب على هذه المنظمة الشريكة أن تكون قادرة على تبيان المساعدة التي ستقدمها لها عملية مراقبة حقوق الإنسان على المستوى المحلي. يجب أن تكون منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان أيضاً قادرة على تحديد كيف أن وضع القضية في إطار حقوق الإنسان سيخدمها على الصعيد المحلي والوطني والدولي. ولتسهيل عملية صنع القرار، قامت منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان بوضع مبادئ توجيهية محددة للمشاريع والمهمات لتقييم مدى ملائمة المشروع وتوافقه مع مهمة منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان وشروط التطبيق والنتائج المرجوّة، حيث أنّ مراعاة مثل هذه الأمور بشكل دقيق يمكننا من وضع وتحديد نطاق وسلطة البعثة قبل التعهد بمشروع جديد. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر هذه الأمور مفيدة للمجموعات الأخرى عندما يكون عليها أن تقرر فيما إذا كان يجب عليها القيام بمشروع جديد.

فيما يخص ملائمة هدف المشروع مع القيم العليا لمنظمة المدافعين عن حقوق الإنسان، نأخذ ما يلي بعين الإعتبار:

• ما هو الهدف من هذا المشروع؟ لماذا هو متوائم مع أهداف المنظمة؟ وعلى وجه الخصوص،1) كيف سيقدم المشروع

[4] لمحة عامة جيدة عن المقابلات، راجع "الفصل السابع: إجراء المقابلات " من دليل تدريب الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان، نيويورك وجنيف، 2001. وهي متوفرة على الانترنت باللغتين الانجليزية والاسبانية في جامعة مينيسوتا مكتبة حقوق الإنسان http://www1.umn.edu/humanrts/monitoring/index.html

المساعدة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، 2) وكيف سيساهم في تغيير الظروف التي ساهمت في حدوث تلك الإنتهاكات، 3) وكيف سيحسن الظروف أو يعمل على توفير بيئة متناغمة مع حقوق الإنسان.

• كيف سيساهم هذا المشروع في إيجاد فهم أفضل لحقوق الإنسان وظروفها في المجتمع؟

• ما هي أهداف المشروع المحددة؟ هل هي واضحة بما يكفي؟ هل الأهداف المتخصصة متوافقة مع استراتيجيات المنظمة؟ هل سيساعد الفهم الأفضل لوضع حقوق الإنسان على زيادة الضغط لتحسين هذا الوضع؟

تدرس المنظمة مدى ملائمة المشروع المقترح من خلال طرح الأسئلة التالية والإجابة عليها:

• هل هذا المشروع مناسب زمنيا للأحداث التي تدور حولها الإنتهاكات؟

• هل قامت منظمات حقوق إنسان أخرى بمشروع مماثل؟ إذا كانت الإجابة "نعم"، فما هي الإضافة التي سيقدمها المشروع المقترح للعمل السابق؟

• هل سيكون على المدافعين العاملين في المنظمة إصدار أحكام حول قضايا لا تتعلق بحقوق الإنسان؟ وإذا كانت الإجابة "نعم"، فإلى أي مدى سيكون هذا مناسباً؟ وهل لدى المدافعين في المنظمة الخبرة المطلوبة لإصدار مثل هذه الأحكام؟ وماهي العواقب المحتملة لهذه الأحكام؟

• كيف سيتم الحصول على تمويل من غير أن يؤثر على حيادية واستقلالية المهمة؟

• هل لدى العاملين في المشروع القدرة على أن يكونوا محايدين وموضوعيين؟

تحدد منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان الأمور التالية عند وضع الظروف المتعلقة بالتنفيذ:

• ما هو الوضع الحالي للمعلومات المتاحة عن البلد أو الموضوع والتي تتنبأ بنجاح المشروع؟ وهل هذه المعلومات موثوق بها؟

• من هم المشاركين في هذا المشروع؟ وما هي مؤهلاتهم؟ ما هي ميزانية هذا المشروع أو البعثة؟ من الذي سيقدم الدعم؟ وكم قيمته؟ ما هي مساهمة منظمة المدافعين؟

• كم من الوقت سيتطلب هذا المشروع من موظفي المنظمة؟ وما هي نوعية الموظفين المطلوبة؟
كما يتم الأخذ بعين الاعتبار نتائج المشروع المقترح:

• ما هي نتائج المشروع المقترح المتوقعة والتي يمكن قياسها؟ وكيف سيتم تقييم النتائج؟ وهل سيتم وضع ذلك في تقرير بحيث يكون متاحاً للجميع؟

• ما هي النتائج الملموسة الأخرى لهذا المشروع؟

• ما هو التحقيق أو البحث الإضافي المقترح، وما هي جدواه؟ ما هي خطوات المتابعة الإضافية التي يجب على المنظمة القيام بها؟

- ما هو التعليم العام وجهود كسب التأييد الإضافية اللازمة لتحقيق أهداف المشروع؟

عندما ينطوي المشروع المقترح على القيام بالسفر من أجل تقصي الحقائق، تأخذ المنظمة ما يلي على وجه التحديد:
• هل يتوفر متطوعين أكفاء للمشاركة في المهمة ممن يملكون القدرة على التحدث باللغات المحلية ذات الصلة، وتتوافر فيهم شروط الدخول للبلد المستضيف، وهل لديهم فهم عميق عن هذا البلد بما في ذلك طبيعة سكانه، وتاريخ هيكلة حكومته، وثقافته وعاداته؟

• هل في البلد أشخاص موثوقين يمكن التواصل معهم؟ وهل المصادر موثوق بها؟

• ما هي المخاطر الجدية التي قد يواجهها مندوبي البعثة والأشخاص الذين يتواصلون معهم؟ كيف من الممكن التقليب من هذه المخاطر؟ هل الأشخاص المشاركين في هذا المشروع على استعداد لقبول هذه المخاطر؟

• هل سينتج تقرير وتوصيات لحكومة البلد التي أرسلت إليها المهمة أو غيرها من المؤسسات الدولية؟ وهل من المرجح أن تُقبل هذة التوصيات؟

• في حال تقديم تقرير عام، ما هي الجهود التي ستبذل للإطلاع على الوثائق الموجودة أو أي عمل تم سابقا لضمان عدم تكرار الجهود؟

الحالة الدراسية #2: مشروع توثيق حالات النساء المهاجرات المعنفات
اتخاذ قرار بشأن استخدام التكتيك في مجتمعنا

في حين يعتبر رصد حقوق الإنسان المتصل بالجندر أمر شائع الآن في جميع أنحاء في العالم، إلاّ أنّه كان من النادر استخدامه لتوثيق حقوق الإنسان للمرأة داخل الولايات المتحدة. في عام 2002، قررت منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان تبني منهجية حقوق الإنسان التي استخدمناها في البلدان للتحقيق وتوثيق تجارب النساء المهاجرات في مجتمعنا في سعيهن لكسب الحماية من الإستغلال الأسري لهن وتحصيل خدمات قانونية وطبية وغيرها.

جاء الطلب الأولي لرصد هذه القضية ونشر تقرير من فرقة عمل مينيسوتا للنساء المهاجرات واللاجئات المعنفات، وهو ائتلاف من المدافعين، والمؤسسات التي تقدم المأوى والخدمات القانونية والمنظمات التي تعاونت معها منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان منذ عام 1998. وكانوا قد أشاروا إلى أنّ اتباع النهج القائم على أساس حقوق الإنسان يرفع القضية للمعايير العالمية وهو أمر هام جداً يساعدهم على إقامة الحجج من أجل إحداث التغيير. أضف إلى ذلك، أنه على الرغم من أن العنف الأسري يمثل مشكلة خطيرة بالنسبة للنساء من جميع الخلفيات، إلا أنّ اللاجئات والنساء المهاجرات هنّ عرضة بشكل خاص لبعض أشكال سوء المعاملة ويواجهن مشاكل خاصة من نوعها في تأمين الحماية من العنف. سيكون البحث والتوثيق خطوة أولية مهمة في العمل على القضاء على العنف وضمان تمكين الضحايا من الوصول إلى الخدمات الضرورية.

عند تقريرها ما إذا كانت المنظمة ستقوم بهذا المشروع أم لا، درست منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان مدى ملاءمة المشروع وتوافقه مع مهمتها حيث تمّ تحديد الهدف من وراء مشروع توثيق حالات تعنيف النساء المهاجرات على أنه استخدام أساليب رصد حقوق الإنسان لتحديد العقبات التي تواجهها النساء المهاجرات المعنفات في سعيهن لتأمين الحماية، بالإضافة إلى النماذج أو البرامج التي كانت فعالة بشكل خاص في تلبية احتياجات اهتمامات محددة للنساء المهاجرات في المجتمع المحلي.

جاءت القضية في وقت مناسب جداً نظراً لأعداد اللاجئين والمهاجرين المتزايدة بشكل سريع في ولاية مينيسوتا فضلاً عن خفض موازنة الدولة والولاية، كما أنّه لم تكن أي منظمة حقوق إنسان تقوم بعمل مشابه آنذاك. سيعمل هذا المشروع، الذي يعتبر استمراراً لاستخدام آليات رصد حقوق الإنسان المستخدمة من قبل منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان لتطبيق معايير حقوق الإنسان الدولية وتشجيع الحكومة على الامتثال للقانون الدولي، على إيجاد فهم أفضل للظروف المتعلقة بحقوق الإنسان في ولاية مينيسوتا والسعي لإحداث تغيير إيجابي لتلك الظروف بما يصب في مصلحة النساء اللاجئات والمهاجرات المعنفات.

أخذت منظمة المدافعين بعين الاعتبار ظروف التطبيق والنتائج المتوقعة للمشروع المقترح. كما ساهمت خبرة وتجربة العاملين بالمنظمة والمتطوعين في كل من حقوق الإنسان المتعلقة بالجندر (النوع الإجتماعي) وسياسة الهجرة في جعل هذا المشروع مشروعاً مثالياً لتطبيقه في مجتمعنا. كما أنه كان بالإمكان القيام بالمشروع بحد أدنى من التمويل نظراً لأن وقت العاملين لم يكن مضغوطاً بسبب وجود العديد من المتطوعين اضافة الى زميل قانوني ممول من الخارج، لكن نطاق المشروع كان مقتصراً على مينيابوليس شارع بول منطقة العاصمة وذلك بسبب قيود الميزانية.

وكان من المتوقع أن ينتج عن المشروع تقريراً يضم ما يلي:

(1) تقييم مدى امتثال الحكومة لإلتزاماتها المنصوص عليها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان لحماية المرأة من العنف الأسري وضمان توفير المساعدة التي تلائمها والتي تتميز بكونها فعّالة وذات جدوى

(2) التعبير بشكل واضح عن توصيات البرنامج وسياساته، وعندها يُمكن للبرنامج أن يُستخدم كأداة لكسب التأييد نحو إحداث تغييرات تشريعية ونشر الوعي حول هذه القضايا.

موائمة التكتيك

توفر منهجية حقوق الإنسان إطار عملي لإجراء المقابلات وكتابة التقارير مع التركيز على موضوع مساءلة الحكومة. إنّ استخدام إطار حقوق الإنسان في مثل هذا السياق يوفر طريقة للتعبير عن مسؤولية الحكومة بشكل واضح لضمان حقوق المرأة في حصولها على الأمن والمساواة في المعاملة والحصول على العلاج بموجب القانون، بالإضافة إلى كونه وسيلة تساعد في تحديد إخفاقات الحكومة من ناحية الإلتزام بالقانون.

تم تنفيذ مشروع توثيق حالات النساء المعنفات من المهاجرات من خلال القيام بالخطوات التالية:

الخطوة الأولى: **تحديد المعلومات المطلوبة وكيفية الحصول عليها**. وكان الهدف من تقصي الحقائق هو جمع المعلومات اللازمة لتقييم مدى امتثال الحكومة بالإلتزامات الدولية المتعلقة بحماية النساء المهاجرات واللاجئات من العنف بشكل موضوعي.

تم في المرحلة الأولية من البحث التواصل مع المنظمات المحلية التي تعمل على قضايا تتعلق بالمرأة، واللاجئين والمهاجرين، وخصوصاً النساء المهاجرات، ونتج عن هذا البحث الأولي أن قام العاملون في منظمة المدافعين بإعداد قائمة بالأفراد والمؤسسات المحتمل مقابلتهم. كانت بعض فئات الأشخاص الذين سيُقابلون من أجل مشروع النساء المعنفات هي نفس الفئات التي قُوبلت لصلتهم بمشاريع منظمة المدافعين لتقصي الحقائق في الخارج (مثل المحامين، والقضاة وأفراد الشرطة)، فيما تم اختيار البعض الآخر خصيصاً من أجل هذا المشروع (مثل موظفي الهجرة، والمترجمين، وموظفي جهات تقديم الخدمات). كما حدد الموظفون في منظمة المدافعين سجلات المحاكم وغيرها من الوثائق التي قد يحتاجوا لمراجعتها.

الخطوة الثانية: تشغيل وتدريب المتطوعين. احتاجت منظمة المدافعين تسعة أشخاص لتشكيل فريق تقصي الحقائق. كان معظم المتطوعين محامين، وكان الكثير منهم ممن شاركوا في مهمات المنظمة لتقصي الحقائق حول قضايا تتعلق بالمرأة في الخارج.

والبعض الآخر لم تكن لديهم الخبرة العملية في تقصي الحقائق كما أنهم لم يتمكنوا من السفر للخارج بسبب وضعهم وموقعهم، لكنهم كانوا متحمسين للقيام بعمل يتعلق بحقوق الإنسان مع المنظمة. حضر المتطوعون وموظفو المنظمة جلسة تدريبية حول عملية تقصي الحقائق في قضايا حقوق الإنسان، والعنف الأسري، والقضايا المتعلقة بالمهاجرين. كما جرى أيضاً تعيين أفراد من المجتمع ونشطاء في كسب التأييد مختصين بالعنف الأسري في اللجنة التوجيهية للمشروع.

الخطوة الثالثة: إجراء مقابلات لتقصي الحقائق. حضَر موظفو مينيسوتا ومتدربوها لإجراء مقابلات ليقوم بها أعضاء فريق تقصي الحقائق مع عينة واسعة من الأفراد من أجل تعميق الفهم بالقضايا التي تواجهها النساء اللاجئات و المهاجرات المعنفات. أجريت أكثر من 130 مقابلة مع مختصيين قانونيين (محامين، ومدعين، وقضاة، وموظفي هجرة، وعاملين في مجال حماية الأطفال) و أفراد الشرطة، وأطباء وغيرهم من الخبراء في تقديم الرعاية الطبية، ومجموعات اللاجئين والمهاجرين، والمترجمين، ومقدمي الرعاية الإجتماعية. كما قام فريق تقصي الحقائق بعقد مجموعات التركيز (جلسات مناقشة لموضوع معين) مع الناجيين من العنف الأسري من النساء اللاجئات والمهاجرات الذين تم تحديدهم وتعريفهم على المشروع وفريق العمل من قبل مجموعة النشطاء المدافعين عن المأوى.

خلال عملية جمع المعلومات ومراحل التقييم، كان يتم التأكد من المعلومات من خلال مقارنتها باستمرار مع معلومات من مصادر أخرى لضمان مصداقيتها. المعلومات التي جُمعت من المقابلات واستخدمت في التقرير النهائي كانت باسماء مجهولة- حُذفت أسماء الأشخاص والمؤسسات وكانت المصادر تُعرف بوصفها الوظيفي العام. حُفظت سجلات المشروع في مكتب منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان ولا يستطيع الإطلاع عليها سوى موظفيها والمتطوعيين.

الخطوة الرابعة: مراجعة السجلات وغيرها من المواد المكتوبة. قام الفريق بجمع ومراجعة العديد من الوثائق المتعلقة باللاجئات والمهاجرات المعنفات حيث راجع أعضاء الفريق سجلات رسمية بما في ذلك ملفات المحاكم المدنية والجنائية. كما راجع الفريق أيضاً ملفات التعليم والصحة وغير ها من المواد المكتوبة ذات الصلة.

الخطوة الخامسة: كتابة التقرير. في المرحلة النهائية من مرحلة تقصي الحقائق من المشروع، أصدرت المنظمة تقريراً يُوثق النتائج والتوصيات المقترحة لإجراء تغييرات في المجالات التشريعية والسياسات وآليات تطبيق القانون. تضمن فريق كتابة التقرير اثنين من موظفي المنظمة و ثلاثة محامين متطوعين ممن شاركوا في مرحلة إجراء المقابلات من المشروع. استخدمت المنهجية مقارنات محدودة بين الحالات التي تضم لاجئين ومهاجرين وضحايا من غير المهاجرين.

استخدمت هذه المقارنات فقط لتسليط الضوء، في حالات محددة، على الطرق التي فشلت فيها الحكومة في ضمان استجابة الخدمات القانونية والاجتماعية للإحتياجات الخاصة باللاجئين والمهاجرين من ضحايا العنف الأسري. يعد القانون الدولي هو المعيار المستخدم أكثر من نطاق الحماية الحكومية لتزويد الخدمات للنساء من غير فئة المهاجرين.

أدارت اللجنة التوجيهية للمشروع عملية صياغة التقرير، وراجعته وقدمت له التغذية الراجعة، ووضعت أيضاً توصيات لإجراء مقابلات المتابعة النهائية. قدمت اللجنة التوجيهية أيضاً النصيحة للعاملين في منظمة المدافعين حول استراتيجيات الإعلان عن التقرير وردود الفعل المحتملة حوله والتي قد تتلقاها المنظمة من قبل الحكومة ومؤسسات المجتمع بما في ذلك منظمات مجتمع المهاجرين.

الخطوة السادسة: استخدام التقرير للقيام بالتوعية والتثقيف وكسب التأييد .تقوم منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان، بالتعاون مع النشطاء المحليين في كسب التأييد والمسؤوليين الحكوميين، بإعداد خطة لاستخدام التقرير كأداة لنشر الوعي حول الإحتياجات والمشاكل التي يواجهها اللاجئون والمهاجرون من ضحايا العنف في مينيابوليس – منطقة سانت بول متروبوليتن.

كانت المنظمة قد ناقشت العديد من هذه المشاكل مع الناشطين في كسب التأييد والعاملين في الحكومة من خلال المشاركة في المؤتمرات التي ترعاها فرق عمل النساء اللاجئات والمهاجرات المعنفات مثل مؤتمر مينيسوتا الوسطى حول العنف الأسري والهجرة في أبريل 2004. في خريف 2004 قامت المنظمة بإجراء اجتماع طاولة مستديرة خاص حول التقرير مع ممثلين رفيعي المستوى للدولة ومؤسسات الحكومة المحلية قبل أسبوع من صدور التقرير. وتدارست المنظمة أيضاً ما إذا كانت ستصدر التقرير ضمن مؤتمر عام حول العقبات التي تواجهها النساء الناجيات من العنف الأسري من المهاجرات واللاجئات في الحصول على الحماية والخدمات.

عقب صدور التقرير، ستتولى المنظمة عمل تدريبات مع المؤسسات الحكومية من أجل عرض نتائج وتوصيات التقرير للعاملين الحكوميين الذين يتعاملون بشكل منتظم مع النساء المهاجرات المعنفات.

نقل الدروس المستفادة والمهارات

مع كل مشروع جديد في مجال الرصد والمراقبة، تواجه منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان تحديات جديدة وتتعلم منها أيضاً دروساً هامة. وبشكل عام تعلمنا أنه في حين أنّ عملية رصد حقوق الإنسان هي بحد ذاتها تكتيك فعال، إلاّ أنها تكون أكثر فعالية عندما يتم استخدامها جنباً إلى جنب مع عمليات التوعية وكسب التأييد. إضافة إلى ذلك، وكما أظهرت الحالة الدراسية الأولى، من المهم أن يستمر الدعم والتعاون مع جماعات حقوق الإنسان داخل البلد بعد نشر التقرير حيث أنّ الطريق لإحداث التغيير الحقيقي هو بناء شراكات مستمرة ومستدامة

كما كان هنالك بعض الدروس الخاصة التي تعلمناها والمتعلقة بتقصي الحقائق، ومنها على سبيل المثال تعلمنا أهمية أن نكون مبدعين عند التفكير عن المصادر المحتملة للمعلومات حيث قمنا في البيرو بسؤال سائقي سيارات الأجرة (التاكسي) عن رأيهم بلجنة الحقيقة والمصالحة وعملية العدالة الإنتقالية، ومن خلال ذلك اكتشفنا أنّ العديد منهم هم أنفسهم من المشردين داخلياً وضحايا لانتهاكات أخرى من انتهاكات حقوق الإنسان. كما تعلمنا أيضاً أنّ الإهتمام الإعلامي في بداية المهمة يساعد بشكل كبير في إجراء مقابلات مع مسؤوليين حكوميين رفيعي المستوى.

لدى المنظمة أيضاً خبرة ممتدة في استخدام المتطوعيين للعمل في تقصي الحقائق حيث يحتاج المتطوع لكي يصبح قادر على القيام بتقصي الحقائق إلى تدريب محدد ليس فقط على منهجية رصد حقوق الإنسان بل أيضاً على طبيعة البلد والقضايا التي سيتم التحقيق فيها. كما يجب أن يتم إعطاء مهارة أجراء المقابلات اهتمام خاص من خلال تزويدهم بتدريب خاص حول كيفية مقابلة ضحايا التعذيب أو الصدمات. وكذلك، من الأمور الهامة أيضاً وجوب أن يكون كل من متقصي الحقائق والمترجمين العاملين معهم ملائمين ومناسبين لثقافة البلد.

ولضمان أن تتم عملية المقابلة بأقل قدر من الشعور بالصدمة والتدخل الذي ينتاب الضحايا نتيجة طرح الأسئلة عليهم، يجب أن يتم التخطيط بشكل دقيق لهذه المقابلات. قبل بدء المقابلة، يجب على متقصي الحقائق الاهتمام بشكل كبير في التعريف عن أنفسهم ووظيفتهم وتوضيح ما يقومون به والغاية منه. كما يجب أن يحرص على إعلام النساء اللواتي تتم مقابلتهن ما سيفعل بالمعلومات التي سيقدمونها.

على سبيل المثال، يجب على متقصي الحقائق إعلام المشاركين أنّ المعلومات التي يقدمونها ستنشر في تقرير دون الإفصاح عن أسمائهم وأنّ المعلومات الشخصية ستبقى سرية تماماً، كما يجب عليهم أيضاً التأكد من أنّ مشاركة الضحايا على إجراء المقابلات كانت طوعية. كما يجب أيضاً الاهتمام باختيار متقصيات حقائق ومترجمات إناث لإجراء المقابلات مع النساء اللواتي قد يكن ضحايا اغتصاب أو إساءة جنسية. في حالة مشروع توثيق حالات النساء المعنفات من المهاجرات، كان لقرار الإعتماد على النشطاء المدافعين عن مأوى لتحديد من سيتم مقابلاتهم من الناجيين من أعمال العنف أثناء مرحلة تقصي الحقائق فاعلاً في ضمان أنّ الأشخاص الذين سيقابلهم موظفو المنظمة هم فقط الناجين والمستعدين لمناقشة قصتهم. وتمكن النشطاء المدافعون عن المأوى من مناقشة تفاصيل المشروع وأسئلة المقابلة مع الناجيين قبل إجراء المقابلات.

بالتالي كان النشطاء قادرين على تحضير الناجيين وتجهيزهم لموضوع المقابلة والتأكد من أنهم على دراية بأنّ أسمائهم لن ترد في المقابلة، وتقييم مدى استعدادهم للمشاركة في المشروع.

ومن الأمور الأخرى التي تعلمناها أيضاً أنه عند إجراء عملية تقصي حقائق ضمن فرق، يجب تحديد من سيقوم بإدارة المقابلة ومن سيقوم بتدوين الملاحظات قبل البدء بالمقابلة. وبينما يعتبر من المفيد إعداد قائمة بالأسئلة التي سيطرحها متقصي الحقائق، لكنه من المهم أيضاً تدريبهم على عدم التقيد بهذه الأسئلة الموجودة في القائمة فقط. على متقصي الحقائق تعلم إجراء المقابلات بأريحية لا تقيدها أسئلة القائمة وأن يكونوا مهنيين ويتبعوا طرق جديدة في طرح الأسئلة من أجل الحصول على المعلومات وتحديد مصداقية الشهادات التي يسمعونها واختبار إلى أي حد يمكن اعتبارها موثوقة.

أظهر لنا مشروع توثيق حالات النساء المعنفات من المهاجرات أن استخدام عملية رصد حقوق الإنسان في مجتمعاتنا يطرح تحديات فريدة، فعندما نقوم بعمل في الخارج، تأتي ردود الفعل على هذا العمل من بعيد، أمّا في هذه الحالة، نحن جزء من المجتمع، كما أننا نحلل بدقة كيف يمكن أن نشجع بأفضل الطرق على إحداث تغيير خلال التقرير. بعد التشاور مع اللجنة التوجيهية وفرق عمل منظمة المدافعين للنساء المهاجرات واللاجئات المعنفات حول هذا المشروع، قررت المنظمة إجراء اجتماع طاولة مستديرة خاص لمناقشة التقرير وتوصيات الإجراء الحكومي بحضور عدد قليل من ممثلي المؤسسات الحكومية رفيعي المستوى.

ستقوم المنظمة بعقد هذا الإجتماع قبل أسبوع من صدور التقرير والذي ستقوم بتسليمه يدويا للمشاركين به. تهدف منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان من هذه الخطوات التشجيع على تعاون المؤسسات الحكومية في مواجهة المشاكل المذكورة في التقرير. لكن هناك تخوف من أن يؤدي الإشعار المبكر عن صدوره إلى تمكين القضاة والمؤسسات الحكومية من الاستعداد لاتخاذ استجابة سلبية للتقليل من تأثيره وتأثير مبادرات منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان بهدف كسب التأييد.

تعلمنا أيضاً أن نكون دقيقين خلال فترة تقصي الحقائق وتقديم التقارير للتفريق بين المجتمعات المختلفة وحالات المواطنة المتعددة، بما في ذلك تجارب النساء في مجتمعات مختلفة من اللاجئين والمهاجرين سواء كانت هذه الحالات موثقة أو غير غير موثقة. كانت مشاركة اللجنة التوجيهية مهمة في مساعدتنا أثناء التفكير في تداعيات هذ العمل على المجتمعات المختلفة.

(متطوعة من منظمة مينيسوتا تراقب عملية استخراج الجثث من المقابر الجماعية برعاية لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في لوكاناماركا في بيرو)

الحالة الدراسية #3:
عملية رصد حقوق الإنسان في العدالة الانتقالية

بدأت منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان عام 2002 باستخدام أساليب رصد حقوق الإنسان للمساهمة في إنجاح عملية العدالة الانتقالية. وهذا الزخم المتنامي في مشروع العدالة الانتقالية ما هو إلاّ علامة على انطلاق

عهد جديد في العمل المتعلق بحقوق الإنسان، والعديد من الدول حول العالم تنتقل الآن من مرحلة العنف والقمع إلى مرحلة السلام والعدالة والمصالحة. وقد عملت أكثر من عشرين لجنة لتقصي الحقائق في العقدين الماضيين، بما في ذلك في البوسنة والهرسك وتيمور الشرقية وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) ونيجيريا وبيرو وسيراليون، في حين تنادي جماعات وأفراد بتطبيق آليات العدالة الانتقالية في دول مختلفة مثل كمبوديا وكولومبيا وجامايكا وليبيريا والمكسيك والمغرب وشمال إيرلندا والفلبين وأوغندا وزيمبابوي.
يمكن لعملية رصد حقوق الإنسان أن تلعب دوراً حيوياً في إنجاح عمليات العدالة الانتقالية بحيث تعزز تحقيقات مراقبي حقوق الإنسان وملاحظاتهم المنشورة من نزاهة العملية، كما يقدم هؤلاء المراقبون الدعم المعنوي والنفسي للضحايا الذين اتخذوا القرار الصعب بالإدلاء بشهاداتهم، كما يضفي المراقبون كذلك مزيداً من الشرعية على عملية العدالة الانتقالية من خلال جلب انتباه المجتمع الدولي إليها. وفي النهاية، يضع المراقبون ويشكلون ضغطاً على الحكومات لتمتثل إلى توصيات لجنة تقصي الحقائق.
في صيف عام 2002، طلبت مؤسسة حقوق الإنسان غير الحكومية باز اسبيرانزا العاملة في البيرو، من منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان، بإرسال فريق من المراقبين الدوليين للمشاركة في لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في البيرو. رأت مؤسسة باز اسبيرانزا أنّ وجود مراقبين دوليين لحقوق الإنسان من شأنه أن يساعد على جذب اهتمام وسائل الإعلام إلى عملية تقصي الحقائق والمصالحة وسيشكل أداة ضغط على الحكومة لتنفيذ توصيات اللجنة. وكانت المهمة المكلفة بها هذه اللجنة هي التحقيق في أسباب وآثار انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في عهد ثلاث إدارات مستقلة بين عامي 1980و 2000 وتحليلها. كما تم تكليف اللجنة بنشر التقرير النهائي الذي يضم النتائج التي توصلت إليها ووضع توصيات للقيام بإصلاحات مؤسسية وتعويض الضحايا.

شمل فريق مشروع البيرو هذا موظفاً واحدا من منظمة المدافعين وتسعة محامين متطوعين. سافر الفريق إلى بيرو في أوائل تشرين الثاني 2002 لتقصي الحقائق في منطقتي ليما وأياكوتشو. وأجرى أعضاء الفريق مقابلات فردية مع الضحايا وأفراد الأسر والمحامين القانونيين والموظفين وأعضاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والقضاة ومسؤولي الحكومة الأمريكية وممثلي المنظمات غير الحكومية والمدعين العامين والشرطة ومسؤولين في وزارة العدل ومكتب الشكاوي المتعلقة بحقوق الإنسان، والسلطة التنفيذية (رئيس مجلس الوزراء). وزار الوفد أيضاً سجنين ومركزاً لمعالجة ضحايا التعذيب. ورصد عضوان من الفريق عمليات استخراج الجثث من ثلاث مقابر جماعية، والتي تتم برعاية لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وحظي الفريق بتغطية إعلامية كبيرة من الصحافة المطبوعة والتلفزيون والإذاعة على المستوى المحلي والوطني والإقليمي. وأصبح من الواضح أنّ بإمكان منظمة المدافعين المساهمة إلى حد كبير في إنجاح عمليات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة.

واستجابة لطلب من رئيس لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، قدمت المنظمة للجنة تقريراً أولياً يتضمن توصيات محددة للجنة بأن تقوم بإدراج معلومات ذات صلة بالمعايير الدولية المطبقة في مجال حقوق الإنسان تقريرها النهائي ، فضلاً عن الإصلاحات القانونية والقضائية وغيرها. عملت المنظمة أيضاً على نشر الوعي في الولايات المتحدة وفي الأمم المتحدة حول لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، وكذلك على تقديم الدعم لمواصلة الإصلاح بعد إنجاز لجنة تقصي الحقائق والمصالحة أعمالها في أواخر شهر أغسطس 2003.

عاد فريق المنظمة إلى بيرو في أغسطس 2004 في الذكرى السنوية الأولى من نشر التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق والمصالحة، وكان الغرض من هذه الزيارة رصد الخطوات التي تتخذها حكومة البيرو لتنفيذ توصيات اللجنة، ومحاكمة مرتكبي الجرائم الذين قامت اللجنة بتسميتهم. ومن أجل هذه الغاية، أجرت المنظمة مقابلات لتقصي الحقائق مع أعضاء من الكونغرس والسلطة التنفيذية والمدعين العامين والشرطة والقضاة فضلاً عن منظمات المجتمع المدني غير الحكومية.

وتم نشر التقرير النهائي المكتوب للمنظمة عن عملية لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في بيرو في أواخر 2004. يورد التقرير المكتوب -الذي يستخدم معايير حقوق الإنسان الدولية لتحليل عملية لجنة تقصي الحقائق والمصالحة- تفاصيلاً عن النتائج المتعلقة بعمل اللجنة وكذلك نتائج تتعلق حول قضايا مختارة من قضايا حقوق الإنسان. وسيتضمن التقرير أيضاً توصيات موجهة لحكومة البيرو ومجتمع المنظمات غير الحكومية ومشاركين آخرين ذوي صلة بهذه العملية

بناءً على الخبرة التي اكتسبها فريق منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان من رصد العدالة الانتقالية في بيرو، بدأ الفريق برصد العدالة الانتقالية في سيراليون في 2004. فبالإضافة إلى لجنة سيراليون لتقصي الحقائق والمصالحة التي تقوم بالتقصي وإنشاء سجل تاريخي عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت بين عامي 1991 و1999، فإن لدى سيراليون آلية مستقلة لمحاكمة مرتكبي الجرائم.

فالمحكمة الخاصة لسيراليون هي محكمة مستقلة تستخدم كلا القانونين الدولي والوطني، وتكليف قضاة ومدعين عامين دوليين ومن سيراليون. تم تكليف
هذه المحكمة بمقاضاة الأشخاص الذين يتحملون "المسؤولية الأكبر" عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وبعض الجرائم التي ارتكبت في ظل القانون الوطني بين 30 تشرين الثاني 1996 و1999.

وفي أيار 2004، أمضى الفريق المكون من موظفين اثنين وثلاثة متطوعين أسبوعين في القيام بتحقيقات ميدانية وإجراء أكثر من أربعين مقابلة لتقصي الحقائق في العاصمة فريتاون وفي مقاطعات بو وكونو وكينيما. وأجرى

(فريق منظمة المدافعين يقومون بإجراء تحقيق عن ظروف مبتوري الأطراف في مخيم في سيراليون)

(أعضاء فريق منظمة المدافعين يقومون بإجراء مقابلة مع بيشوب هامبر رئيس لجنة سيراليون لتقصي الحقائق والمصالحة)

(المتطوعين وكادر عمل منظمة المدافعين يقومون بإجراء مقابلة لتقصي الحقائق في فريتاون في سيراليون)

New Tactics in Human Rights

الفريق مقابلات مع ممثلين عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ومفوضين وأعضاء من لجنة تقصي الحقائق والمصالحة ومسؤولين حكوميين وضحايا وشهود ووسائل إعلام وشرطة ومحامين ومنظمات المجتمع المدني وعضو في البرلمان ورئيس المحكمة العليا في سيراليون.

واجتمع الفريق أيضا مع موظفين في كافة أجهزة المحكمة الخاصة لسيراليون (مكتب المدعي العام ومكتب الدفاع والسجل ومكاتب القضاة)، كما أنّ الفريق التقى بالأفراد العاملين في مجال دعم الشهود والتوعية ومكتب الصحافة والشؤون العامة. وبالإضافة إلى ذلك، تفقد الفريق منشأة الاحتجاز التابعة للمحكمة الخاصة في سيراليون، وزار مخيمين لمبتوري الأطراف ومخيماً للاجئين ومركزاً للعلاج من التعذيب.

يعمل أعضاء الفريق الآن على تجميع الملاحظات المأخوذة من المقابلات وصياغة تقرير حول العدالة الانتقالية في سيراليون. واستخدمت المنظمة النتائج التي توصل لها الفريق للإدلاء ببيانات مكتوبة وشفوية بشأن العدالة الانتقالية في بيرو وسيراليون في اجتماع عام 2004 للجنة الفرعية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ومن ضمن جهود التوعية وكسب التأييد الإضافية المبذولة لإعداد مواد مخصصة للنشر على الإنترنت والمنتديات الاجتماعية التوعوية ومناهج دراسية مكتوبة عن العدالة الانتقالية ليتم استخدامها في المدارس الثانوية والجامعات.

ملخص النتائج

بقليل من الإبداع وكثير من الإعداد الدقيق يمكن لأعمال رصد حقوق الإنسان أن تحسن وبشكل ملحوظ من أوضاع حقوق الإنسان في الداخل وحول العالم. ففي بلد مثل البيرو حيث يوجد مخاوف جدية حول التزام الحكومة بتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة ومقاضاة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، فإن لرصد حقوق الإنسان والضغط الدولي القدرة على أن يلعبا دوراً هاماً في تأمين نجاح عملية العدالة الانتقالية هناك. وهنا في ولاية مينيسوتا، فإن لرصد حقوق الإنسان القدرة على تغيير سياسات المؤسسات الحكومية وممارساتها من أجل تحسين الحماية للنساء المهاجرات.

جاء نجاح استخدام منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان لعملية رصد حقوق الإنسان على مدى السنوات الـ 21 الماضية نتيجة لعديد من العوامل، والتي من ضمنها عمل المتطوعين الذين قاموا بتنفيذ الجزء الأكبر من العمل. ومع ذلك، هنالك عاملان ينبغي التأكيد عليهما للجماعات التي تدرس إمكانية إجراء عمليات رصد لحقوق الإنسان، وهما: 1- وجوب اتخاذ القرارات الاستراتيجية (بناء على مهمة المنظمة الواحدة وقدرتها ومبادئها) المتعلقة بكيفية وتوقيت استخدام التكتيك.
2- يصبح هذا التكتيك أكثر فعالية عندما يُستخدم كجزء من استراتيجية أكبر، سواء كانت هذه الاستراتيجية عبارة عن شراكة مستمرة كما هو مبين في الحالة الدراسية رقم 1 أو استراتيجية توعية وكسب تأييد كما هو مبين في الحالة الدراسية رقم 2، ومع وضع هذا في عين الاعتبار، فنحن على ثقة تامة بقدرة العديد من المنظمات غير الحكومية الصغيرة مثل منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان على استخدام أساليب رصد حقوق الإنسان لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في العديد من البلدان وفي سياقات مختلفة.

اقتراحات للتفكير في استخدام هذا التكتيك:

تنصح منظمة المدافعين أخذ الأسئلة التالية في عين الاعتبار حين اتخاذ القرار بتكييف وموائمة التكتيك ليتم استخدامه في حالة جديدة أو سياق جديد:

ما هو نطاق الرصد الذي ستقوم به (أي ما هي حقوق الإنسان التي سيتم رصدها)؟

ما نوع المعلومات التي تحتاج لجمعها؟

ومن أين ستجمع هذه المعلومات؟

ما هي الوثائق التي ستقوم بجمعها؟

ما أنواع التوثيق الأخرى التي ستقوم بها (التقاط صور، الخ)؟

مع من ستقوم بإجراء المقابلات (فكر على نطاق واسع: من الذي يمتلك معلومات قد تكون ذات قيمة لك؟)

هل هنالك أمور يجب مراعاتها عند إجراء مقابلات مع أشخاص معينين (مثل الضحايا)؟ كيف ستقوم بإعداد وإجراء مثل هذه المقابلات؟

هل هنالك أحداث أو فعاليات تريد حضورها أو مراقبتها؟

هل هنالك مواقع تريد تفقدها؟

لطباعة أو تحميل هذه المادة أو غيرها من المنشورات في سلسلة كتيبات التكتيكات،
قم بزيارة الموقع الإلكتروني:
www.newtactics.org

كما يوجد على الإنترنت أيضاً قاعدة بيانات تتيح البحث عن التكتيكات
ومنتديات للنقاش مع العاملين في مجال حقوق الإنسان.

مركز ضحايا التعذيب
التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان
717 شارع ايست ريفر
مينابوليس، مينيسوتا 55455

www.cvt.org / cvt@cvt.org
www.newtactics.org / newtactics@cvt.org

New Tactics
in Human Rights